ISSN: 2523 – 1871

المؤاخذات النحوية على ابن مجاهد من خلال تخطئته للقراءات الصحيحة

دراسة وصفية تحليلية نقدية

د. نوري حسن حامد المسلاتي

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم/ الأبيار، جامعة بنغازي

المستخلص:

يقوم البحث على بيان أن القراءة إذا صحت من حيث الرواية، لابد أن تكون صحيحة من حيث الدراية؛ أي: من حيث موافقتها لوجه نحوي، وأن النحوي إذا لم يجد لها وجها من كلام العرب فعليه أن يعود على نفسه بالتقصير، لا على القراءة بالتضعيف، لا سيما إذا كانت القراءة متواترة، وقد اتخذ البحث من ابن مجاهد أنموذجا في تضعيفه القراءات الصحيحة، وبيان صحة ما ضعفه من حيث المستوى النحوي.

الكلمات المفتاحية:

المستوى النحوي– التقصير – ابن مجاهد – المؤاخذات

المقدمة:

يُعد فن توجيه القراءات وتخريجها من الفنون اللغوية التي نشأت في كنف الدراسات القرآنية؛ ذلك لأن القراءة –كما يقرر أهل الاختصاص– لا تكون صحيحة إلا إذا توافر فيها شروط ثلاثة، وهي: صحة السند، والموافقة –ولو احتمالا– لرسم أحد المصاحف التي بعث بها الإمام عثمان إلى الأمصار، والموافقة لوجه نحوي، ولو كان ضعيفا (ابن الجزري،1/ 9)، فمتى ما اجتمعت هذه الشروط في قراءة كانت صحيحة –ولو لم تكن من السبعة (ابن الجزري،1/ 9)– ولا يصح ردّها، بل ولا المفاضلة بينها وبين غيرها من القراءات (الزركشي،1957م، 1/ 339)؛ فلا غرو إن عُد هذا الفن من علوم القرآن، على الرغم من أنه أصالة من علوم العربية؛ وذلك لأن بعض العلوم يتداخل بعضها في بعض.

وقد ظهر فن التوجيه على رأس المائة الثالثة على يد أبي بكر بن مجاهد؛ ذلك لأنه أول من وضع مصنفا في القراءات المتواترة، فلم يخلطها بغيرها من القراءات، وتكلم عنها لغويا في سورة الفاتحة،

ISSN: 2523 – 1871

ثم انصرف في بقية السور عن ذلك إلى ذكر القراءة مجردة (ابن مجاهد، 1400هـ، ص112) ، وربما أبدى رأيه في القراءة أو الطريق من حيث الرواية أو الدراية، كما أن له كتابا في القراءات الشاذة تحدث فيه عنها من حيث العربية، أسماه (المحتسب في شرح كتاب الشواذ)، فربما يكون كتاب (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) لابن جني هو توسعة لهذا الكتاب، مع إضفاء طابعه الخاص (الباباني، 1951م، 1/ 59).

ولعل من أبرز أسباب ظهور هذا الفن عند ابن مجاهد هو أن عصره هو العصر الذي استقرت فيه القواعد النحوية، ونضجت استنتاجا وتعليلا، كما يدل على ذلك كلام ابن جني في مقدمة خصائصه (ابن جني، 1/ 2)، فاستقرار تلك القواعد مهّد الطريق لظهور فنون تتعلق بعلم العربية، مثل: فقه اللغة وأصولها.

وعلى هذا، فليس صحيحا القول: إن سبب الطعن في القراءات عند النحاة الأوائل إذا خالفت وجها فصيحا أو قياسا صحيحا هو أن القراءات الصحيحة لم تكن قبل ابن مجاهد متميزة عن غيرها، ما سمح للنحويين آنذاك أن يجتهدوا في الحكم على القراءة (الزركشي،1957م، 1/ 327) (المحيميد، 2003م، ص17)؛ لأن هذا التعليل سرعان ما يهوي بمجرد المطالعة في كتاب (السبعة في القراءات)؛ إذ تجد في مواضع عديدة منه تغليطا لبعضها أو لبعض رواياتها أو بعض طرقها، ووصْفَها بأنها ليست بشيء، وأنها لا تجوز في العربية، ولا يصح القراءة بها، وأنها لحن، ونحو ذلك، وهو صنيع فتح الباب لاحقا أمام بعض علماء العربية للتأليف في أوجه القراءات والاحتجاج لها، سواء أكانت صحيحة* أم شاذة*؛ لأن الضعف من حيث الرواية لا يلزم منه الضعف من حيث الدراية (ابن جني، 2004م، 1/ 32 . 33).

والعجب من ابن مجاهد كيف يورد قراءة متواترة من انتقائه متفقا على حرفها بين رواياتها وطرقها أو مختلفا فيه، ثم ينتقدها من حيث الأداء، مع ما عُرف به أئمة القراءات السبع من الحفظ والإتقان

* كما هو صنيع أبي علي الفارسي في كتابه الحجة للقراء السبعة.

** كما هو صنيع ابن جني في كتابه المحتسب.

ISSN: 2523 – 1871

والمعرفة الجيدة بالعربية*، لاسيما ابن عامر وأبو عمرو(الزركشي،1957م)، ولذلك الحرف ما يدل على صحته من كلام العرب؛ ومن ثم رأيتني مدفوعا لحصر القراءات التي انتقدها سواء أكانت من السبعة أم من العشرة*، وبيان وجه القول فيها من حيث العربية، وبيان خطأ تغليطه.

هذا، ولم يتناول موضوع انتقاد ابن مجاهد لبعض القراءات الصحيحة بالبحث سوى باحثين اثنين:

الأول: الدكتور محمّد الحسين مليطان، وعنوان بحثه :**(القراءات القرآنية إشكالية النقد: قراءة في كتاب السبعة لابن مجاهد)**، وهو بحث يختلف عن هذا البحث جوهريا، وفضلا عن ذلك لم يبين موقفه من تغليط ابن مجاهد للقراءات، كما أنه لم يقم بحصر القراءات التي انتقدها.

والآخر: الدكتور السالم محمّد محمود أحمد، وعنوان بحثه :**(القراءات التي حكم عليها ابن مجاهد بالغلط أو الخطأ)** وبحثه يختلف عن هذا البحث فيما يأتي:

1. أنه اقتصر على انتقاد ابن مجاهد للقراءات المتواترة في كتابه (السبعة) من غير تحديد للمستوى اللغوي، بينما بحثنا هذا تناول نقده من حيث المستوى النحوي للقراءات المتواترة من طريق كتاب السبعة وطريق غيره، والقراءات الثلاث المتممة للعشر أيضا، وهي: قراءة أبي جعفر، ويعقوب، وخلف.
2. أنه لم يبين وجه خطأ ابن مجاهد في انتقاده بعض القراءات، بل اكتفى بذكر رأي بعض أئمة النحو مجرد ذكر، على الرغم من أن رأي بعض النحاة الذي تبناه يفضي إلى تضعيف قراءة متواترة، وقد وُضع البحث للدفاع عنها، كما الحال في تخريج قراءة أبي عمرو من رواية روح ﴿بالصبر﴾؛ إذ تبنى رأي الفارسي (محمود، 1427هـ، ص107)، وهو رأي يحكم بشذوذ قراءة نافع ﴿محياىْ﴾ بسكون الياء في الوصل.

* أما نافع فيكفينا أن شيخه أبا جعفر كان نحويا، وأن الراويين عنه قالون وورش كانا نحويين كذلك، ينظر: إنباه الرواة (2/ 172)، وتاريخ الإسلام (15/ 351)، و(13/ 437)، وكذلك الحال بالنسبة لحمزة، فأحد الرواة عنه –وهو الكسائي الذي اختار حرفه منه– قد كان رأسا في النحو الكوفي، وعاصم كان فصيحا، ينظر: تاريخ الإسلام (8/ 139)، وكذلك كان ابن كثير، ينظر: تاريخ الإسلام (7/ 404).

* وهذه القراءات أجازني بها وبالمتممة للعشر (د. محمّد لامات) عن (أ. شكري لحفي) عن شيخ قراء الديار الشامية كريم راجح بسنده.

3. أنه جعل تخطئة ابن مجاهد لتخريج بعض النحاة لبعض القراءات تخطئة للقراءة (محمود، 1427هـ، ص68)، وليس ذلك كذلك، ومثاله: قول ابن مجاهد في قراءة ابن كثير :"**ويجوز أن يكون نصب ﴿غير﴾ على الحال**، وقد قال الأخفش نصب ﴿غير﴾ على الاستثناء، وهذا غلط" (ابن مجاهد، 1400هـ، ص112).

فهذا التغليط هو لإعراب الأخفش، لا للقراءة، وما يدل على ما رأينا مجموع أمرين:

الأول: أن ابن مجاهد نسب القراءة لابن كثير من رواية الخليل بن أحمد، وصوب النصب لغة.

والآخر: أن ابن مجاهد على مذهب نحاة الكوفة*، وهم يمنعون عطف النفي على الاستثناء (الداني، 2007م، 1/ 184).

4. أنه خلط بين القراءات التي غُلطت لغةً وتلك المغلطة روايةً، وبحثه قام لأجل الأولى.
5. أنه لا يبين –أحياناً– وجه تصويب ما خطأه ابن مجاهد، فيطلق التصحيح على أنه مسلَّم به.

ولما كان كتاب ابن مجاهد في القراءات الشاذة التي كان يُعنى بها القراءات التي وراء السبعة قد غيبه الزمان، فلم يعد له أثر، فقد اعتمدت في معرفة رأيه في القراءات الثلاثة المتممة للعشر على الكتب المتفرعة عنه، مثل كتاب ابن جني: المحتسب، وكتاب ابن خالويه: مختصر في شواذ القراءات، وغيرهما من الكتب التي تعنى بذكر القراءات.

وقد كان منهجي في البحث –بعد التعريف بابن مجاهد، وحصر القراءات التي انتقدها نحويا– الحديث –أولا– عن القراءات السبعة التي في كتاب السبعة، ثم تلك التي ليست فيه، ثم يأتي الحديث عن القراءات المتممة للعشر؛ ولذلك جاء البحث في تمهيد وثلاثة مباحث، وأخيرا تأتي الخاتمة، وفيها خلاصة ما توصل إليه البحث، والله أسأل أن يوفق ويسدد؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

* وسيأتي إيضاح ذلك.

ISSN: 2523 – 1871

تمهيد:

على الرغم من أن ابن مجاهد يعد شيخ المقرئين وإمامهم، وصاحب أول مصنف معتمد في صنعتهم*، لم نجد للدارسين والباحثين في حقل العلوم القرآنية وحقل الدراسات اللغوية المتصلة بالقرآن الكريم بأوثق صلة –حسبما هو متوافر بين أيدينا– لم نجد لهم اهتماما بتراثه وشخصيته يعبر عن ذلك الأثر الذي له، والدور الرائد الذي قام به؛ لنقوم بالبناء عليه، والابتداء مما انتُهي إليه، ما يجعل منه محل بحث خصب للدراسة، لاسيما في الحقل اللغوي.

اسمه وكنيته ونسبه ولقبه:

هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي، المكنى بأبي بكر، لقب ألقابا عديدة، منها: الحافظ، والأستاذ، وشيخ الصنعة، ومسبع السبعة، وشيخ القراء*.

مولده:

ولد سنة خمس وأربعين ومائتين بسوق العطش (الذهبي، 1997م، ص153)، وهي محلة كبيرة بالجانب الشرقي من بغداد، بين الرصافة ونهر المعلى (الحموي، 1995م، 3/ 284)، وسمي كذلك؛ لأنه لما بناه سعيد الحرشي للمهدي وحول إليها التجار ليخرّب الكرخ، قال له المهدي: سمّها سوق الرّيّ، فغلب عليها سوق العطش (الحموي، 1995م، 3/ 284)، وهي محلة يمر إليها في وسط شارع كرم المعرش نهر متفرع من نهر موسى، ويصب في دار ابن الفرات الوزير، ويفنى هناك (البغدادي،1417هـ،1/ 435)، ومن أشهر دروب هذا السوق درب البارزيين (البغدادي،1417هـ،13/ 223)؛ ولذلك قد يقال في نسبته: العطشي: بفتح العين والطاء المهملتين (الجزري،1351هـ، 2/ 54).

* ولا أدل على ذلك من المطالعة في كتاب (النشر في القراءات العشر) لخاتمة المقرئين وعمدتهم أبي الخير محمّد بن محمّد بن يوسف المشهور بابن الجزري، (المتوفى: 833 هـ)، فعلى الرغم من حصره كتب القراءات الصحيحة عبر التاريخ وذكر أسانيده إليها لم نره ذكر إسنادا واحدا إلى كتب القراءات التي قبل كتاب (السبعة في القراءات).

** ينظر: تاريخ بغداد (7/ 487)، معجم الأدباء (2/ 520)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ص153، غاية النهاية (1/ 139)، ديوان الإسلام (4/ 261)، الأعلام (1/ 261).

ISSN: 2523 – 1871

طالبه العلم:

كان ابن مجاهد مثالا لطالب العلم المجد المجتهد، الذي يشتغل بما ينفعه فيما يحقق مراده، والذي يبدو –كما يدل واقع حاله– أنه قد وضع لنفسه منهجا في تلقي العلم؛ ليصل إلى ما قد وصل إليه، فلم يكن يأخذ عمن يصادفه ممن ينتسب للعلم من أهل زمانه، بل حدد احتياجاته وما يصبو إليه، فرأى أنه لا غنى له عن علوم ثلاثة، وهي: المصدران الرئيسان في التشريع الإسلامي؛ أي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأما العلم الثالث فهو علم العربية، إذ لا غنى عنه في فهم العلمين الأولين، فأخذ في كل علم بسهم وافر عن أبرز من يعرف به من الأعلام، لاسيما في القراءات والحديث، وهذا الجمع لتلك العلوم لم يتفق لأحد قبله سوى لأبي عبيد القاسم بن سلام، وابن جرير الطبري، وقد وصفه بالإمامة في هذه العلوم الثلاثة الذهبي، فقال :" الإمام المقرئ المحدث النحوي، شيخ المقرئين " (الذهبي، 1985م، 15/ 272).

والذي يعنينا الحديث عنه هنا هو أخذه علوم القرآن والعربية.

أولا ـ علوم القرآن:

نشأ ابن مجاهد في بيئة تعنى بعلوم القرآن أيما اعتناء، وتضج بكثير من علماء القراءات، والذي يبدو أن تعلقه بالقراءات قد ظهر في مرحلة مبكرة من حياته؛ إذ عدّ له ابن الجزري نحوا من مائة شيخ، وقرأ على بعضهم عشرين ختمة (الجزري، 1351هـ، 1/ 139 ـ 142)، وأصبح إمام عصره وعمره أربعون سنة (البغدادي،1417هـ، 5/ 353)، ومن أشهر شيوخه في موطنه:

1. محمّد بن يحيى الكسائي الصغير أبو عبد الله بغدادي مقرئ (الذهبي، 1997م، ص146).
2. الحسن بن الحباب بن مخلد، أبو علي البغدادي الدقاق، المقرئ، من حذاق أهل الأداء(الذهبي، 1997م).
3. عبد الرحمن بن عبدوس أبو الزعراء البغدادي، من جلة أهل الأداء وحذاقهم، وأرفع أصحاب أبي عمر الدوري(الذهبي، 1997م).

ISSN: 2523 – 1871

4. القاسم بن زكريا أبو بكر البغدادي المطرز، قرأ على الدوري، وبرع في الأداء والمعرفة(الذهبي، 1997م).
5. حسنون بن الهيثم أبو علي الدوري، المقرئ، قرأ على هبيرة التمار، صاحب حفص (الذهبي، 1997م).
6. إدريس بن عبد الكريم الحداد المقرئ، أبو الحسن البغدادي(الذهبي، 1997م).
7. أحمد بن علي بن الفضيل أبو جعفر الخزاز بغدادي، مشهور(الذهبي، 1997م).
8. الفضل بن مخلد بن عبد الله البغدادي الدقاق، الأعرج المقرئ المعروف بفضلان (الذهبي، 1997م).
9. محمّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري الإمام أبو جعفر، صاحب المصنفات والتفسير والتاريخ (الذهبي، 1997م).
10. أحمد بن محمّد بن حميد أبو جعفر المقرئ المخضوب البغدادي الفامي الفيل (الذهبي، 1997م).

وعلى الرغم من ذلك لم يكتف بما ناله من تنقله بين شيوخ بلدته، ومن جاء من خارجها؛ لِبَثّ علوم القرآن الكريم، وما جمع من حروف القراء فيها، بل ضرب أكباد الإبل مرتحلا إلى أشهر القراء في الأمصار والأقطار، حاله في ذلك حال الكثير من طلبة العلم آنذاك؛ طلبا لعلو الإسناد وصحته، وتبركا بصنيع السلف الصالح في طلبهم العلم من خلال الرحلة في الآفاق شرقا وغربا، ومن أشهر من أخذ عنهم خارج بلده:

1. إسحاق بن أحمد بن إسحاق بن نافع، أبو محمّد الخزاعي المكي، الإمام مقرئ المسجد الحرام.
2. قنبل مقرئ أهل مكة، هو: أبو عمر محمّد بن عبد الرحمن بن محمّد بن خالد بن سعيد بن جرجة المخزومي، مولاهم المكي.
3. الفضل بن شاذان أبو العباس الرازي، المقرئ، أحد الأعلام، وشيخ الإقراء بالري.

4. محمّد بن عبد الرحيم بن إبراهيم، أبو بكر الأصبهاني، المقرئ شيخ القراء في زمانه.
5. محمّد بن حمدون أبو الحسن الواسطي الحذاء.
6. أبو بكر الداجوني محمّد بن أحمد بن عمر الرملي، الضرير المقرئ، وهو الداجوني الكبير (الذهبي، 1997م).

تلاميذه:

بعد أن تلقى ابن مجاهد قراءات القرآن الكريم رواية ودراية ألقى عصا التسيار وجلس لإقرائه وتعليم حروفه، فازدحم الطلبة عليه في سابقة لم تعرف لأحد قبله أو بعده في هذا الشأن، فكان له في حلقته أربعة وثمانون خليفة يأخذون على الناس (الذهبي، 1997م، ص153)، ومن أشهر من تتلمذ عليه في القراءات:

1. صالح بن إدريس أبو سهل البغدادي المقرئ، أحد الحذاق.
2. عبد الواحد بن عمر بن محمّد بن أبي هاشم أبو طاهر البغدادي، المقرئ أحد الأعلام ومصنف كتاب البيان، ومن انتهى إليه الحذق بأداء القرآن.
3. محمّد بن عبد الله بن أشته أبو بكر الأصبهاني، المقرئ النحوي أحد الأئمة.
4. طلحة بن محمّد بن جعفر الشاهد أبو القاسم البغدادي المقرئ.
5. محمّد بن يوسف بن نهار الحرتكي، أبو الحسين البغدادي المقرئ، إمام جامع البصرة.
6. محمّد بن محمّد بن محمّد بن أحمد أبو بكر البغدادي، المقرئ المعروف بالطرازي.
7. عمر بن إبراهيم بن أحمد بن كثير الكتاني، أبو حفص البغدادي، المقرئ المحدث.
8. الحسين بن عثمان أبو علي المجاهدي الضرير المقرئ.
9. عبيد الله بن إبراهيم أبو القاسم البغدادي، مقرئ أبي قرة شيخ معمر (الذهبي، 1997م، ص103).

ISSN: 2523 – 1871

ثانيا ـ علوم العربية:

مما لا ريب فيه أن ابن مجاهد كان نحويا، كما سبق أن ذكرنا عن الذهبي، ويؤثر عنه آراء نحوية ولغوية تتناغم مع المذهب الكوفي، فقد أخذ علم الفراء عن صاحبه وراويته محمّد بن الجهم السمري النحوي، كما أخذ عن ثعلب، وأبرز من أخذ عنه اللغة ابن خالويه، كما يدل على ذلك كتاب :(ليس في كلام العرب) و(إعراب ثلاثين سورة من القرآن)، وعلى الرغم من ذلك لم نر أحدا من أهل التراجم المتخصصين بذكر النحاة قد ترجم له، ولعل السر في ذلك قول ابن جني عنه عند حديثه على قراءة الزهري والأعرج وأبي جعفر بخلاف عنهم :﴿**ولا يَؤُودُه حِفْظَهُمَا**﴾ [البقرة: 255] بلا همز :" خلَّط ابن مجاهد في هذا التفسير تخليطًا ظاهرًا غير لائق بمن يُعتد إمامًا في روايته، وإن كان مضعوفًا في فقاهته" (ابن جني، 2004م، 1/ 130).

وهذا يفسر سبب خطأ ابن مجاهد في تغليط القراءات أو الروايات أو الطرق في كتابه (السبعة)، ودفاع غيره من النحويين الكبار عنها، كما سترى لاحقا، إن شاء الله تعالى.

صفاته:

كان ابن مجاهد صاحب لطف وظرف، يجيد معرفة الموسيقى (الذهبي، 1985م، 15/ 273)، مع الدين والحفظ والخير (الجزري، 1351هـ،1/ 142)، جاء عنه قوله :"من قرأ لأبي عمرو، وتمذهب للشافعي، وأتجر في البز، وروى شعر ابن المعتز، فقد كمل ظرفه" (الذهبي، 1993م، 7/ 487). وجاء عنه . أيضًا . أنه قال :"الناس أربعة: مليح يتبغض لملاحته فيحتمل، وبغيض يتملّح فذاك الحمى والداء الذي لا دواء له، وبغيض يتبغض فيعذر؛ لأنه طبعه، ومليح يتملح فتلك الحياة الطيبة" (الحموي، 2/ 522).

ثناء العلماء عليه:

لا شك في أن الجهد الذي بذله ابن مجاهد في إتقان القراءات لابد أن يلقى قبولا لدى أهل الصنعة، وينعكس إيجابا عليه، فمن جد وجد، ولذلك اتفقت كلمة العلماء على الثناء عليه، والاعتراف بفضله، وإسباغ عبارات الثناء والإجلال عليه.

ISSN: 2523 – 1871

قال ثعلب : "ما بقي في عصرنا هذا . يعني سنة ست وثمانين ومائتين . أحدٌ أعلم بكتاب الله من أبي بكر بن مجاهد " (البغدادي، 1417هـ، 5/ 353).

وقال الخطيب : "كان شيخ القراء في وقته، والمقدم منهم على أهل عصره، وكان ثقة مأموناً"(البغدادي، 1417هـ، 5/ 353).

وقال أبو عمرو الداني: "فاق ابن مجاهد في عصره سائر نظائره من أهل صناعته، مع اتساع علمه، وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وظهور نسكه" (الذهبي، 1985م، 15/ 273).

آثاره:

إمام كبير كابن مجاهد لا بد أن يكون له اهتمام بنشر علمه وحفظه، وبقاء ذكره وخبره، ولا شك في أن ذلك لا يكون إلا بوضع الكتب وتأليفها، فصدرت عنه كتب عديدة، منها (الزركلي، 2002م،5/ 311):

- كتاب السبعة في القراءات، المسمى القراءات الكبير.
- كتاب القراءات الصغير.
- كتاب الياءات.
- كتاب الهاءات.
- كتاب قراءة أبي عمرو.
- كتاب قراءة ابن كثير.
- كتاب قراءة عاصم.
- كتاب قراءة نافع.
- كتاب قراءة حمزة.
- كتاب قراءة الكسائي.

- كتاب قراءة ابن عامر.
- كتاب قراءة النبي صلى الله عليه وسلم.

وفاته:

توفي يوم الأربعاء، وقت الظهر، في العشرين من شعبان، سنة أربع وعشرين وثلاثمائة (الجزري، 1351هـ،1/ 142) ، رحمه الله تعالى، قال عبيد الله الزهري: انتبه أبي فقال: رأيت يا بني كأن من يقول: مات مقوم وحي الله، فلما أصبحنا إذا ابن مجاهد قد مات (الذهبي، 1993م،7/ 487).

ودفن في يوم الخميس لعشر بقين من شعبان، في تربة في حريم داره بسوق العطش بباب البستان، وصلى عليه الحسن بن عبد العزيز الهاشمي الإمام عند باب البستان في الجانب الشرقي (البغدادي، 1417هـ، 5/ 355).

المبحث الأول: انتقاد ابن مجاهد القراءات السبعة من رواية كتابه السبعة

القراءات السبعة هي بعض أحرف القرآن الكريم التي نزل بها ترخيصا وتخفيفا على الناس (أبو شامة، 1975م، ص96)، وليس صحيحا ما ورد عن بعض الناس من أن المراد بالأحرف السبعة هذه القراءات (أبو طالب، ص33، 41، 43)، التي تنسب للقراء السبع، وهم: نافع المدني، وابن كثير المكي، وابن عامر الشامي، وأبو عمرو البصري، وعاصم، وحمزة، والكسائي الكوفيون؛ ذلك لأن هذه القراءات أول من سبعها هو ابن مجاهد في كتابه (السبعة في القراءات)، وتبعه عليه أهل عصره ومن جاء بعده، ومن ثم يعد كتابه إماما في علم القراءات، كما سبق أن بينا، وقد أوضح ابن مجاهد في مقدمة كتابه أن سبب اختياره هؤلاء القراء هو توافر عوامل الإمامة فيهم، فهو قد جعل القراء في طبقات على النحو الآتي:

الطبقة الأولى: طبقة الأئمة الذين يفزع إليهم حفاظ القرآن الكريم في كل مصر، وهؤلاء هم المعربون العالمون بوجوه الإعراب والقراءات، العارفون باللغات ومعاني الكلمات، البصيرون بعيب القراءات المنتقدون للآثار، وهذه الطبقة هي طبقة الأئمة السبع؛ ألا ترى أن ابن مجاهد قد وصفهم بأنهم أئمة القراء (ابن مجاهد، 1400هـ، ص53)، وكذا الرواة عنهم.

ISSN: 2523 – 1871

الطبقة الثانية: طبقة المطبوعين، وهم من كانت لهم القراءة طبعا، فحالهم كحال الأعرابي المطبوع على لغته، فهو يتكلم بها سليقة.

الطبقة الثالثة: طبقة الحفاظ، وهم: من يؤدّون ما سمعوه ممن أخذوا عنه، ليس عندهم إلا الأداء لما تعلموه، لا يعرفون الإعراب.

الطبقة الرابعة: من لا علم لهم بهذا الشأن، وإن كانوا يعربون قراءتهم، ويبصرون المعاني، ويعرفون اللغات، وهؤلاء ربما دعاهم بصرهم بالإعراب إلى أن يقرؤوا بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين؛ فيكونون بذلك مبتدعين (ابن مجاهد، 1400هـ، ص45 . 46).

وعلى هذا، فإن تخطئة ابن مجاهد لقراءة أحد هؤلاء القراء، أو لرواية أحد رواتهم بعد أن ضمنها كتابه هو من أعجب العجب؛ لأن من كان وصفه على النحو الذي ذكره في الطبقة الأولى قُبِلَ منه ما يأتي به على الانفراد، فضلا عن أن يوافقه غيره.

وهذا بيان لتلك القراءات التي انتقدها من حيث المستوى النحوي، وبيان سبب تخطئته، والرد عليه بإيضاح وجهها في العربية، وسرد شواهدها، وبيان حججها.

1/ **قرأ ابن عامر** وحده قوله تعالى: ﴿ **فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾ [البقرة: 117، آل عمران: 47، النحل: 40، يس: 82] بنصب النون، وخطأه ابن مجاهد في ثلاثة مواضع من كتابه بالقول :" **وَهُوَ غلط**" (ابن مجاهد، 1400هـ، ص169)، :"**وَهُوَ وهم**" (ابن مجاهد، 1400هـ، ص206)، :"**وَهَذَا خطأ في العربية**" (ابن مجاهد، 1400هـ، ص409).

سبب التخطئة:

ووجه تخطئة الإمام أبي بكر أحمد بن مجاهد لهذه القراءة راجع لمجموع أمرين: أحدهما: تخطئة من حيث المعنى، والآخر: تخطئة من حيث الصنعة، وبيان ذلك كالآتي:

ISSN: 2523 – 1871

أولا . من حيث المعنى:

سبب كون النصب غير جائز –عنده– من حيث المعنى هو أن تقدير الكلام: احدث فيحدث، فالفاء –على هذا– ليست واقعة في جواب؛ لأنها ليست سببية، بل هي عاطفة، وليس بين الفعلين اختلاف؛ لأن كلا الفعلين كائن وقوعهما، بدليل جواز العطف على ظاهر الفعل الأول، فالجملة –على هذا– خبرية لا إنشائية، ومن ثم فإن الوجه الرفع لا غير (سيبويه،1988م،3/ 38)(المبرد،2/ 18).

ثانيا . من حيث الصنعة:

وسبب منع النصب في القراءة من حيث الصنعة هو أن النصب باستقراء الشائع من كلام العرب إنما يجوز بشرطين، هما:

أ . أن يكون الفعل المنصوب جوابا لشرط مقدر أو مذكور، فتضمر (أن) على تخيل مصدر في أول الكلام؛ لأن الفعل لا يعطف على اسم صريح، فتحتاج لإضمار (أن) قبل الفعل الثاني؛ ليصح العطف، فيكون ذلك من قبيل عطف مصدر مؤوّل على مصدر صريح، وليس ذلك كذلك في قراءة ابن عامر.

ب . أن يكون الفعل الثاني مخالفا للفعل الأول معنى أو فاعلا، فإن اتحدا لم يجز النصب (سيبويه،1988م،3/ 38–41).

الرد على ابن مجاهد:

وأما وجه خطأ ابن مجاهد –رحمه الله تعالى– في تخطئته القراءة فكالآتي:

أ . أن القرآن الكريم –كما سبق بيانه– نزل بلغة كل حي من أحياء العرب؛ تخفيفًا على الناس، ولتيسير القرآن للذكر، ومن المعلوم أن العرب ليسوا في الفصاحة سواء، فمنهم: من لغته فصحى، ومنهم من لغته فصيحة، ومنهم من لغته صحيحة، ومنهم من لغته ضعيفة، وهذا من الوضوح بحيث لا يحتاج لبيان.

ISSN: 2523 – 1871

ب . أن من شروط القراءة الصحيحة –كما يقرر علماء القراءات– أن تكون موافقة لوجه نحوي، ولو كان ضعيفا، قال الداني: "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية، ولا فشوّ لغة؛ لأن القراءة سنّة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها" (الداني،2007م،1/ 51).

وقال ابن الجزري: " فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها " (ابن الجزري،1/ 10).

ج . أن حرف ابن عامر روعي فيه ظاهر اللفظ من غير نظر للمعنى (أبو حيان،1420هـ،1/ 586)، والحمل على ظاهر اللفظ وارد في كلام العرب الفصحاء الأقحاح (ابن جني،1/ 252)، ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة(عبد الحميد،1952م ،ص56):

فَقُلْتُ لِجَنادٍ خُذِ السيفَ وَاشْتَمِلْ عَلَيْهِ بِحَزْمٍ وَانْظُرِ الشمسَ تَغْرُبِ

فجعل (تغرب) جوابا لـ(انظر) على اللفظ، لا على المعنى، فلا شك في أن غروب الشمس غير مترتب على نظر جناد إليها، هذا أولا، وأما ثانيا فإن من مذهب النحاة الكوفيين جواز إضمار (أنْ) الناصبة بعد الحصر بـ(إنما) اختيارا، وحكوا عن العرب: "إنما هي ضربة من الأسد فتحطم ظهره" بنصب (تحطم) (ابن مالك،3/ 1555)، فقراءة ابن عامر –على هذا– وافقت وجها نحويا، وأسلوبا عربيا فصيحا.

2/ قرأ عاصم من رواية أبي بكر قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً**﴾ [الأنفال: 35] (وَمَا كَانَ صلَاتهم) نصبا، (عِنْد الْبَيْت إِلَّا مكاءٌ وتصديةٌ) رفعا جميعا، قال ابن مجاهد :"حدثني محمّد بن الحسين، قال: حدثنا حسين بن الأسود، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: حدثنا سفيان الثوري، عن الأعمش: أن عاصما قرأ (وَمَا كَانَ صلَاتهم) نصبا، (إِلَّا مكاء وتصدية) رفعا، فقال الأعمش: وإن لحن عاصم تلحن أنت" (ابن مجاهد، 1400هـ، ص305).

سبب التخطئة:

وجه تخطئة هذه القراءة من وجهين:

ISSN: 2523 – 1871

الأول: أن الاسم جاء نكرة، والخبر جاء معرفة، وهذا بخلاف الأصل؛ لأن الأولى بالاسم التعريف.

والآخر: أن الاسم –الذي هو في الأصل مبتدأ– لا يكون نكرة إلا إذا أفاد، فلا تحصل الإفادة في الإخبار عن النكرة المحضة.

الرد على ابن مجاهد:

نعم، الأصل في كلام العرب هو ما ذكره ابن مجاهد، ولكن ذلك على الجملة لا على التفصيل، فالحق أن هذه القراءة لها ما يعاضدها من كلام العرب، وهو –كما يرى ابن جني (ابن جني،2004م،279/1)–: أن نكرة الجنس ومعرفة الجنس تشتركان في الإفادة ذاتها؛ ألا ترى أنه لا فرق بين قولك :(خرجت فإذا الأسد بالباب)، وبين قولك :(خرجت فإذا أسدٌ بالباب)؛ لأنك لم تقصد أسدًا بعينه، هذا أولا، وأما ثانيا، فإن (كان) إذا كانت منفية جاز في اسمها أن يكون نكرة؛ ألا تراك تجيز: (ما كان إنسانٌ خيرًا منك)، ولا تجيز :(كان إنسانٌ خيرًا منك) (ابن جني،2004م،279/1) ، قياسا على جواز الابتداء بالنكرة إن كانت في سياق نفي، وأما ثالثا، فقد ورد من كلام العرب ما يدل على جواز التركيب الوارد في القراءة، ومن ذلك قول حسان (مهنأ،1994م،ص18):

كأنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ

ومن ثم قال أبو منصور الأزهري عن حرف عاصم هنا: " وليس بِلحنٍ، وكان عاصم فصيحًا، وكان كثيرًا يقرأ الحرف على وجهين، ولا يقرأ إلا بما سمع، ووجهه في العربية صحيح"(الهروي،1991م،1/ 439).

3 / روى هبيرة عن حفص عن عاصم في قوله تعالى: ﴿ **حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ**﴾ [يوسف: 110] (فننجي) بنونين مضمومة وخفيفة وفتح الياء، قال ابن مجاهد: "وهذا غلط" (ابن مجاهد، 1400هـ، ص352).

سبب التخطئة:

ISSN: 2523 – 1871

ووجه تخطئته هذه القراءة –كما يقول أبو علي الفارسي–: "لا شيء هاهنا ينتصب به الياء للمضارعة، فلا يجوز أن تنتصب من غير ناصب له" (الفارسي،1993م،4/ 447).

الرد على ابن مجاهد:

والعجب يطول من ابن مجاهد وأبي علي في تخطئتهما هذه القراءة؛ لأنه –كما هو معلوم– إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب، وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَو تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ**﴾ [البقرة: 248] بجزم (يغفر) و(يعذب) ورفعهما ونصبهما، والنصب قراءة حكاها سيبويه (سيبويه،1988م،3/ 90) ، وكفى به راويا لها، وإن كان الأَوْلى الرفع، وهذان الوجهان –اللذان هما الرفع والنصب– جائزان في المضارع المعطوف على جواب الشرط، سواء أكانت أداة الشرط جازمة أم غير جازمة (سيبويه،1988م،3/ 92).

* * *

4 / قال ابن مجاهد: "قرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل ﴿**أن رآه**﴾ [العلق: 7] بغير ألف بعد الهمزة وزن رعه، وهو غلط؛ لأن (رآه) مثل (رعاه) مُمَالًا وغير مُمَالٍ" (ابن مجاهد، 1400هـ، ص692).

سبب التخطئة:

ووجه التخطئة أن الفعل ماضٍ ناقصٌ، وقد حذف منه لامه، ولا موجب لذلك.

الرد على ابن مجاهد:

العجب من ابن مجاهد كيف يروي هذا الحرف عن قنبل، ثم يخطئه، ووجه القراءة أنها اجتزأت بالفتحة عن الألف، قال أبو حيان: " وينبغي أن لا يغلطه، بل يتطلب له وجها، وقد حذفت الألف في نحوٍ من هذا، قال:

وصاني العجاج فيما وصّني

يريد: وصاني، فحذف الألف، وهي لام الفعل، وقد حذفت في مضارع رأى في قولهم :(أصاب الناس جهد ولو تر أهل مكة)، وهو حذف لا ينقاس، لكن إذا صحت الرواية به وجب قبوله، والقراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها" (أبو حيان،1420هـ،10/ 508).

* * *

5 / قرأ أبو عمرو قوله تعالى: ﴿**وَتَوَاصَوْا بِالصبرِ**﴾ [العصر: 3] (بِالصبر) يشم الباء شيئا من الجر ولا يشبع، قَالَ ابن مجاهد: "هذا الذي قال أبو حاتم لا يجوز إلا في الوقف" (ابن مجاهد، 1400هـ، ص696).

سبب التخطئة:

وجه تخطئة القراءة في الوصل هو: أن فيها استهلاكا لحركة حرف الإعراب حال الوصل بالنقل، ولا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر (الفارسي،1993م،6/ 436).

الرد على ابن مجاهد:

هذه القراءة جاءت على إجراء الوصل مجرى الوقف، وذلك ظاهرة لغوية صوتية مشهورة معلومة عند العرب (أبو حيان،1420هـ،3/ 334)، وردت –فضلا عن الشعر– في قراءات صحيحة في مواضع عديدة، والأمثلة كثيرة، أكتفي منها بخمس:

أ / قراءة عاصم في رواية عصمة بن عروة عن أبي بكر عنه (الغرناطي،ص253) وهارون (اليشكري،2007م،643) قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ﴾ [القمر: 53] بتشديد راء (مستطر) في الوقف، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف.

ب / قراءة العشرة عدا حمزة والكسائي ويعقوب وخلف (ابن الجزري،142/2) قوله تعالى: ﴿**فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ**﴾ [البقرة: 259] بإثبات الهاء في الوصل والوقف، وذلك يكون من باب إجراء الوصل مجرى الوقف.

ISSN: 2523 – 1871

ج / وقرأ أبو جعفر (الدمياطي،2006م،81) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ﴾ [البقرة: 260]: جزا، بحذف الهمزة وتشديد الزاي، كما يفعل في الوقف، كقولك :(هذا فرج)، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف.

د / وقرأ أبو جعفر وقالون والأصبهاني عن ورش (ابن الجزري،172/2) قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: 162] بسكون ياء المتكلم في (محياي)، فجمع بين ساكنين على إجراء الوصل فيه مجرى الوقف.

هـ / وقرأ أبو جعفر (الدمياطي،2006م،85) قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: 34] ردأ: بالنقل، وأبدل من التنوين ألفا في الوقف والوصل.

فبمجموع هذه القراءات وغيرها وما وافقها من شواهد شعرية يستنتج الناظر الباحث في اطمئنان ويقين أن ظاهرة إجراء الوصل مجرى الوقف هي ظاهرة لا تختص بالضرورة الشعرية، بل ذلك سنة عند بعض العرب، إن لم تكن عندهم جميعا.

المبحث الثاني: انتقاد ابن مجاهد القراءات السبعة من رواية غير كتابه السبعة

لم يكن ابن مجاهد أول من صنف في القراءات، فقد سبقه إلى ذلك علماء عديدون، اختلفت طرقهم، وتباينت مناهجهم، وتعددت مآربهم، ومن أولئك العلماء حسب التسلسل الزمني بدءًا بالأقدم:

يحيى بن يعمر (ت 90)، وابن عامر المقرئ (ت 118)، وأبان بن تغلب (ت 141)، ومقاتل بن سليمان البلخي (ت 150)، وأبو عمرو بن العلاء (ت 154)، وحمزة بن حبيب الزيات (ت 156)، والكسائي (ت 189)، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت 205)، وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224)، وخلف بن هشام البزار (ت 229)، وأبو جعفر بن سعدان (ت231)، وأبو حاتم سهل بن محمّد السجستاني (ت 248)، وأحمد بن جبير الكوفي (ت 258)، والقاضي إسماعيل بن إسحاق (ت 282)، وثعلب (ت291)، ومحمّد بن إسحاق الربعي (ت 294)، وأبو جعفر بن جرير الطبري (ت 310 هـ)، وابن قتيبة (ت 322) (الورّاق،1997م،54.56) (السيوطي،1974م،1/ 253).

ISSN: 2523 – 1871

غير أن تلك الكتب –فيما يبدو– قد حوت من القراءات ما لا يصح رواية؛ كمثل مخالفتها رسم المصحف، أو ضعف أسانيدها، فكان عمل ابن مجاهد في تسبيعه السبعة عملا فريدا، قام على اختيار أصح الصحيح من القراءات، القائم على تعدد الرواة وكثرتهم عن الأئمة المنقول عنهم(السيوطي،1974م،1/ 275) ، فلا شك في أن حصول العلم واطمئنانَ النفس إلى ما نُقِل نَقْل التواتر والقطعَ بصحته أكثر مما دونه.

ولكن ما يمكن أن يؤخذ على ابن مجاهد أنه لم يكن متسع الرواية والرحلة، بخلاف غريمه ابن شنبوذ (أبو حيان،1420هـ،10/ 303)؛ ولذلك فإن أئمة القراءات بعده كأبي عمرو الداني والشاطبي وغيرهما، ممن صنفوا في القراءات السبع، لم يكتفوا بطريق ابن مجاهد، بل ضموا إليها طريق ابن شنبوذ وابن بويان وابن فرح وابن سعدان وابن المسيبي وغيرهم.

وبحصر انتقاد ابن مجاهد من حيث المستوى النحوي للقراءات السبعية من غير طريق كتابه (السبعة في القراءات) لم أظفر سوى بثلاثة مواضع: انتقد في الأول قراءة عاصم من رواية المفضل، وفي الآخرين انتقد فيهما قراءة ابن عامر، وهذا بيان ذلك:

1 / روى المفضل عن عاصم قوله تعالى :﴿**وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ**﴾ [البقرة: 234] بفتح الياء(الداني،2007م،2/ 915) ، قال ابن مجاهد: "ولا يُقرأ بها" (ابن جني،2004م،1/ 125).

سبب التخطئة:

وجه تخطئة ابن مجاهد أخذه بظاهر الجملة، وهو: أن الإنسان هو محدث وفاة نفسه، لا أن ربه هو الذي يتوفاه، ولا شك في أن هذا المعنى فاسد، روي "أن بعض الناس حضر جنازة فسأل بعض الفضلاء، وقال: من المتوفي ؟ –بكسر الفاء– فقال له: الله –تعالى– فأنكر ذلك، إلى أن بيَّن له الغلط، وقال: قل: من المتوفى؟ بفتح الفاء"(الصفدي،2000م،1/ 54).

وبناء على هذا المعنى فابن مجاهد رأى أن الفعل (يتوفى) لازم.

ISSN: 2523 – 1871

الرد على ابن مجاهد:

والحق أن ابن مجاهد لم يعط القراءة حقها من النظر، وفزع إلى أول سانح عرض له بباله؛ إذ معنى (يتوفون) في القراءة ليس كما رأى، بل المعنى: استوفوا أيامهم ورزقهم في الدنيا، فيكون الفعل متعديا إلى مفعول به محذوف؛ ولذلك قال ابن جني: "هذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي مستقيم جائز؛ وذلك أنه على حذف المفعول؛ أي: والذين يتوفون أيامهم أو أعمارهم أو آجالهم ... وحَذْفُ المفعول كثير من القرآن وفصيح الكلام، وذلك إذا كان هناك دليل عليه"(ابن جني،2004م،1/ 125).

2 / قرأ ابن عامر (الداني،2007م،4/ 1655) قوله تعالى: ﴿وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ﴾ [الحاقة: 14]، مشددة الميم، قال ابن مجاهد: "وما أدري ما هذا؟" (ابن جني،2004م،2/ 328).

سبب التخطئة:

أنه لا يدري ما وجهها من العربية.

الرد على ابن مجاهد:

والحق أن ما لم يعرفه ابن مجاهد من القراءة له وجه صحيح من العربية، وليس عدم علمه بسبب يقضي برد القراءة، قال ابن جني: " هذا الذي تبشع على ابن مجاهد حتى أنكره من هذه القراءة صحيح وواضح؛ وذلك أنه أسند الفعل إلى المفعول الثاني، حتى كأنه في الأصل: وحملنا قدرتنا –أو ملكا من ملائكتنا، أو نحو ذلك– الأرض، ثم أسند الفعل إلى المفعول الثاني، فبني له، فقيل: فحملت الأرض.

ولو جئت بالمفعول الأول لأسندت الفعل إليه، فقلت: وحملت قدرتنا الأرض، وهذا كقولك: (ألبست زيدا الجُبَّة)، فإن أقمت المفعول الأول مقام الفاعل قلت: (ألبس زيد الجبة)، وإن حذفت المفعول الأول أقمت الثاني مقامه، فقلت :(ألبست الجبة).

نعم، وقد كان –أيضًا– يجوز مع استيفاء المفعول الأول أن يبنى الفعل للمفعول الثاني، فتقول: (ألسبت الجبة زيدا)، على طريق القلب؛ للاتساع، وارتفاع الشك، فإذا جاز –على هذا– أن تقول: حملت الأرض الملك، فتقيم الأرض مقام الفاعل مع ذكر المفعول الأول، فما ظنك بجواز ذلك وحسنه، بل

بوجوبه إذا حذف المفعول الأول؟ .. ورحم الله ابن مجاهد! فلقد كان كبيرا في موضعه، مسلما فيما لم يمهر به"(ابن جني،2004م،2/ 329.328).

3 / ومن ذلك ما رواه أيوب عن يحيى عن ابن عامر أنه قرأ قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَدْرِيَ لَعَلَّه**﴾ [الأنبياء: 109]، ﴿وَإِنْ أَدْرِيَ أَقَرِيبٌ﴾ [الأنبياء: 111]، بفتح الياء فيهما جميعا(الداني،2007م،3/ 1373).

وأنكر أبو بكر بن مجاهد –رحمه الله تعالى– تحريك هاتين الياءين (ابن جني،2/68).

سبب التخطئة:

وسبب التخطئة أن الياء حرف إعراب، ولا موجب لتحريكها بالفتح، فلا يوجد عامل نصب قبل الفعل.

الرد على ابن مجاهد:

وعلى الرغم من ذلك فإن تحريكها بالفتح في هذين الموضعين له ما يسوغه من لغة العرب، وهو القياس على الشبيه؛ ألا ترى أن العرب أعربوا الفعل المضارع على الرغم من أن الأصل فيه البناء؛ لعلة شبهه بالاسم، وأكملوا الشبه بأن أعطوا اسم الفاعل عمل الفعل، فلما كان الياء في (داري) إذ وليها همزة فتحت، وهذه الياء في (أدري) بعدها همزة فتحها في الموضعين؛ ولذلك قال ابن جني –ردا على ابن مجاهد–: "وذلك أنك إذا قلت :(أدري) فلك هناك ضمير، وإن كان فاعلا، فأشبه آخرهُ آخرَ ما لك فيه ضمير وإن كان مضافا إليه، كقولك: (غلامي) و(داري)، فلما تشابه الآخران بكونهما ياءين، وهناك أيضا للمتكلم ضميران، وهما المرفوع في (أدري) و(صاحبي)؛ ففتحت الياء في (أدري)، كما تفتح في نحو (داري) و(غلامي).

ولا تستبعد في الشبه نحو هذا، فقد همزوا مصائب لما أشبه حرف اللين في (مصيبة) –وإن كانت عينا– حرف اللين في (صحيفة)، وإن كان زائدا، وقالوا: ما هو أعلى من هذا، وهو أنهم تركوا صرف أحمد وأصرم؛ لما أشبها بالمثال نحو (أركبُ) و(أذهبُ)... فكذلك شبهوا ياء (أدري) بياء غلامي وداري من حيث ذكرنا"(ابن جني،2004م،2/ 68. 69).

ISSN: 2523 – 1871

المبحث الثالث: انتقاد ابن مجاهد القراءات المتممة للعشرة

اختلف العلماء في حكم القراءات التي من وراء السبعة، أهي صحيحة أم شاذة؛ وسبب ذلك الاختلافُ في شروط القراءة المقبولة من حيث النقل، أهي: ما وصلت إلينا بطريق التواتر، أم يكفي فيها مجرد صحة إسنادها، فمن ذهب إلى الأول رأى أنها شاذة، سواء أصح إسنادها أم لم يصح، ما دامت لا تصل إلى حد التواتر، وهذا الرأي –فيما يبدو– كان سائدا في زمن ابن جني، أي العصر التالي لعصر ابن مجاهد، فرأوا أن كل قراءة لم يضمّنها ابن مجاهد كتابه (السبعة في القراءات) فهي قراءة شاذة (ابن جني،2004م،1/ 32)، ومن اكتفى في صحة القراءة من حيث النقل بمجرد صحة السند لم يعد القراءات المتممة للعشرة وما كان مثلها من الشواذ، بل ألحقها بالمتواترة، وأول من فتح الباب إلى ذلك ابن جني، فهو يقول: " ولسنا نقول ذلك فسحًا بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أو تسويغًا للعدول عما أقرته الثقات عنهم، لكن غرضنا منه أن نُرِي وجه قوة ما يسمى الآن شاذًّا، وأنه ضارب في صحة الرواية بِجِرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه؛ لئلا يُرَى مرى أن العدول عنه إنما هو غض منه، أو تهمة له، ومعاذ الله! وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله ﷺ، والله تعالى يقول: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ**﴾ [الحشر: 7]، وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ، وأَخذه هو الأخذ به، فكيف يسوغ مع ذلك أن ترفضه وتجتنبه؟"(ابن جني،2004م،2/ 32. 33).

وتبعه على ذلك المحققون من أئمة القراءات بعده، ولا سيما شيخهم وخاتمتهم أبو الخير بن الجزري، فهو يقول: " وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن، ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا مما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين: من الرسم وغيره؛ إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترا عن النبي ﷺ وجب قبوله، وقطع بكونه قرآنا، سواء أوافق الرسم أم خالفه، وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، وقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف"(ابن الجزري،1/ 13).

ISSN: 2523 – 1871

بل إن في القراءات المتممة للعشر ما هي أرجح من بعض القراءات السبعية، قال اليشكري: "قال بعض المتأخرين: لولا ابن مجاهد حين قدم ابن عامر في السبعة لجعلت يَعْقُوب مكانه" (اليشكري،2007م،ص70. 71).

وعليه فإن القراءات الثلاث المتممة للعشر قراءات صحيحة السند، وذهب بعض العلماء إلى أبعد من ذلك فرأوا تواترها (الشنقيطي،2001م،ص65).

ومن القراءات الصحيحة الإسناد من غير القراءات العشر: قراءة الأعمش، فهي من القراءات الأربعة عشر، ودليل صحتها –بل تواترها– قول أبي طاهر بن أبي هاشم تلميذ ابن مجاهد: "ولولا أن أبا بكر شيخنا جعله سابعا لأئمة القراءة –فاقتدينا بفعله؛ لأنه لم يزل موفقا، فاتبعنا أثره، واهتدينا بهديه– لما كان إسناد قراءته مرضيا، [و]لكان أبو محمّد سليمان بن مهران الأعمش بذلك أولى منه؛ إذ كانت قراءته منقولة عن الأئمة المرضيين، وموافقة للمصحف المأثور باتباع ما فيه" (أبو شامة،1975م،ص162).

ولما كان ابن مجاهد ليست له عناية بالقراءات التي وراء السبعة فإنه لم يتأت الظفر بما نقده نحويا عليها سوى في موضع واحد، وهو: انتقاده قراءة أبي جعفر لقوله تعالى: ﴿ **لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ** ﴾ [هود: 80] بفتح الياء من آوِيَ (اليشكري،2007م،ص450)؛ إذ قال: "ولا يجوز تحريك الياء هاهنا"(ابن جني،2004م،1/ 326).

سبب التخطئة:

أنه لا يوجد عامل نصب قبل الفعل (آوي)، فالوجه –على هذا– أن يكون مرفوعا، كما هي قراءة الجمهور.

الرد على ابن مجاهد:

والحق أن قراءة أبي جعفر لا غبار عليها هنا، فلها ما يوافقها من كلام العرب الفصحاء؛ ذلك لأن الفعل المضارع قبله مصدر صريح، ومن عادة العرب في مثل ذلك أن تنصب المضارع بأن مضمرة؛ عطفا على المصدر؛ أي: هو من قبيل عطف المصدر المؤوّل على المصدر الصريح، فيكون الفعل (آوي) المنصوب معطوفا على المصدر (قوة)، وتقدير الكلام حينئذ: لو أن لي بكم قوة أو أويًا إلى ركن

ISSN: 2523 – 1871

شديد، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا** ﴾ [الشورى: 51]، فنصب (يرسل) لما كان معطوفا على مصدر، وهو (وحيا) (ابن جني،2004م،1/ 326).

الخاتمة

هذا ما تأتى للباحث الوقوف عليه من انتقاد الإمام أبي بكر بن مجاهد للقراءات الصحيحة من خلال المستوى النحوي، وجانبه الصواب فيه؛ لأجل أن لها ما يعاضدها من كلام العرب، وقبل طي البحث ورفع القلم لابد من تسجيل ما توصل إليه الباحث من نتائج، أجملها في النقاط الآتية:

- أن ابن مجاهد –رحمه الله تعالى– كان علما من أعلام القراءات، ولكنه لم يكن واسع الرواية والرحلة، ومن ثم فاته من أحرف القراءات السبعة الشيء الكثير، ضمنها الداني في كتابه جامع البيان.

- أن العلماء الذين جاؤوا بعد ابن مجاهد قبلوا على مضض صنيعه في تسبيعه السبعة بمن ذكرهم، فثمة من أئمة القراء –كيعقوب الحضرمي وسليمان بن مهران الأعمش– من كان أحق بجعله ضمن القراء السبعة بدل الكسائي أو حمزة أو ابن عامر.

- أن من العلماء من ألحق القراءات الثلاث المتممة للعشر بالقراءات السبع في التواتر، وبعضهم جعلها قاصرة عن رتبة السبع، ولكنه لا يرى شذوذها.

- أن من القراءات التي شاع في الأزمنة المتأخرة شذوذها هي في الحقيقة عند أئمة القراء المحققين متواترة، مثل قراءة الأعمش.

- أن علماء القراءات قد جعلوا من شروط قبول القراءة موافقتها لوجه نحوي، وإن كان ضعيفا، فالقراءة لا تثبت بالأفصح استعمالا والأقوى قياسا، بل بموافقتها للغة من لغات العرب، وكان من العرب من ليست لغته بالمرضية.

- أن ابن مجاهد لم يكن ذا باع في علم النحو، وهو ما تنبه له ابن جني وأبو حيان، فكلاهما حكم بضعفه فيه (ابن جني،2004م،1/ 329) (أبو حيان،1420هـ،10/ 303)، ولعل هذا سر من لم يترجم له ممن صنف في التراجم النحوية واللغوية.

- أن القراءات التي ضعفها ابن مجاهد من حيث المستوى النحوي هي قراءات صحيحة من جهة موافقتها الفصيح من كلام العرب أو صحيحه.

قائمة المصادر

1. **القرآن الكريم.**
2. ابن أبي طالب، مكي (التاريخ مجهول). " الإبانة عن معاني القراءات "، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، دار نهضة مصر للطبع والنشر.
3. ابن جني، أبي الفتح عثمان (2004م). " المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، وزارة الأوقاف: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
4. ابن الغزي، محمّد بن عبد الرحمن(1990م). " ديوان الإسلام "، تحقيق سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.
5. ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس(1400هـ). " السبعة في القراءات "، تحقيق شوقي ضيف، الطبعة الثانية، القاهرة، دار المعارف.
6. ابن يوسف، محمّد بن محمّد (1999م). " منجد المقرئين ومرشد الطالبين "، الطبعة الأولى ، بيروت ،دار الكتب العلمية.
7. ابن يوسف، محمّد بن محمّد (التاريخ مجهول). " النشر في القراءات العشر"، تحقيق علي محمّد الضباع، القاهرة، المطبعة التجارية الكبرى.
8. ابن، مالك محمّد بن عبد الله (التاريخ مجهول). "شرح الكافية الشافية"، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.

9. أبو شامة، أبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي (1975م). " المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز "، تحقيق طيار آلتي قولاج، بيروت دار صادر.
10. الأندلسي، أبي حيان محمّد بن يوسف(1420ه). " البحر المحيط في التفسير "، تحقيق صدقي محمّد جميل، بيروت، دار الفكر.
11. الباباني، إسماعيل بن محمّد أمين (1951م). " هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين "، مصر ، وكالة المعارف.
12. البغدادي ،أحمد بن علي بن ثابت الخطيب (1417ه). " تاريخ بغداد "، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى ،بيروت، دار الكتب العلمية.
13. الجزري، محمّد بن محمّد بن يوسف(1351ه). " غاية النهاية في طبقات القراء "، عني بنشره هـ ج. برجستراسر، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
14. الحموي، ياقوت (التاريخ مجهول). " معجم الأدباء "، بيروت، دار المستشرقين.
15. الحموي، ياقوت بن عبد الله (1995م). " معجم البلدان "، الطبعة الثانية، بيروت، دار صادر.
16. الداني، عثمان بن سعيد (2007م). " جامع البيان في القراءات السبع "، الطبعة الأولى ، الإمارات ، جامعة الشارقة.
17. الدمياطيّ، أحمد بن محمّد بن أحمد(2006م). " إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر "، تحقيق أنس مهرة، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتب العلمية.
18. الذهبي، محمّد بن أحمد بن عثمان (1993م). " تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير وَالأعلام "، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب العربي.
19. الذهبي، محمّد بن أحمد بن عثمان(1985م). " سير أعلام النبلاء "، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط،: الطبعة الثالثة، بيروت، مؤسسة الرسالة.
20. الذهبي، محمّد بن أحمد بن عثمان(1997م). " معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار "، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.

21. الزركشي، بدر الدين محمّد بن عبد الله(1957م). " البرهان في علوم القرآن "، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

22. الزركلي، خير الدين بن محمود(2002م) " الأعلام "، الطبعة الخامسة عشر، بيروت ، دار العلم للملايين.

23. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (1988م). " الكتاب "، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة الخانجي.

24. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (1974م). " الإتقان في علوم القرآن "، ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، الهيأة المصرية العامة للكتاب.

25. الشنقيطي، محمّد الأمين بن محمّد المختار. (2001م) " مذكرة في أصول الفقه "، الطبعة الخامسة ، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم.

26. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك(2000م). "الوافي بالوفيات "، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث.

27. الطبري، محمّد بن جرير (2000م).جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمّد شاكر، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة.

28. عبد الحميد، محمّد محيي الدين(1952م). " ديوان عمر بن أبي ربيعة "، الطبعة الأولى، القاهرة، مطبعة السعادة.

29. الغرناطي، لأحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري (التاريخ مجهول). " الإقناع في القراءات السبع "، القاهرة ، دار الصحابة للتراث.

30. الفارسيّ، الحسن بن أحمد (1993م).الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، راجعه ودققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، الطبعة الثانية، دمشق، دار المأمون للتراث.

31. القفطي، علي بن يوسف(1982م) ." إنباه الرواة على أنباه النحاة "، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفكر العربي؛ بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية.

32. المبرد، أبو العباس محمّد بن يزيد (التاريخ مجهول). " المقتضب "، تحقيق عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب.

33. محمود، السالم محمّد(1427هـ). " القراءات التي حكم عليها ابن مجاهد بالغلط أو الخطأ "، ، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المدينة المنورة، العدد 138.

34. مليطان، محمّد الحسين(2010م). " القراءات القرآنية إشكالية النقد: قراءة في كتاب السبعة لابن مجاهد "، **مجلة الساتل**، العدد السابع.

35. المحيميد، ياسر جاسم (2003م). " تلحين النحويين للقراء "، **مجلة الأحمدية، دبي**، العدد الخامس عشر.

36. الموصلي، عثمان بن جني (التاريخ مجهول)." الخصائص "، تحقيق محمّد علي النجار، الطبعة الرابعة، القاهرة، الهيأة المصرية العامة للكتاب.

37. مهنأ، عبد(1994م). " ديوان حسان "، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتب العلمية.

38. الهروي، محمّد بن أحمد بن الأزهري (1991م). " معاني القراءات "، الطبعة الأولى، الرياض، مركز البحوث في كلية الآداب جامعة الملك سعود.

39. الوراق، محمّد بن إسحاق(1997م). " الفهرست "، تحقيق إبراهيم رمضان، الطبعة الثانية، بيروت، دار المعرفة.

40. اليشكري، يوسف بن علي(2007م). " الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها "، تحقيق جمال الشايب، الطبعة الأولى، مؤسسة سما للتوزيع والنشر.